

المجتمع المدني في تركيا دراسة في المفهوم والفاعلية والسمات

خالد السنوسي التواتي 1

khaled.elsanosee@gamil.com

ملخص البحث:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية الحرة التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة لأفرادها تسعى إلى تحقيقها، أو لتقديم خدمات للمواطنين، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، ويضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من الجمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة تتمثل في المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية، والنقابات العمالية والمهنية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية والدينية، ومؤسسات العمل الخيري، التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية، أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة على شدة تنوعها فهي تتمثل في استقلالها عن الحكومات والقطاع الخاص من حيث المبدأ، وهذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي، وفيما يتعلق بالمجتمع المدني في تركيا فقد شهد انتكاسة كبيرة في بداية العهد الجمهوري نتيجة سيطرة الدولة على كافة النشاطات الحياتية ولم تفتح الفرصة للمجتمع المدني بالظهور مجدداً إلا بعد مرحلة التعددية السياسية نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وقد أثرت الانقلابات العسكرية المتكررة

1. مدرس بكلية الاقتصاد جامعة درنة

(المجتمع المدني في تركيا دراسة في المفهوم والفاعلية والسمات...) خالد السنوسي

بصورة مباشرة على مؤسسات المجتمع المدني , إلا أن هذه المنظمات شهدت نهوضاً جديداً بعد انتقال الحكم للمدنيين عام 1983م ضمن البرنامج الإصلاحي الذي تبناه الرئيس التركي آنذاك تورغوت أوزال , كما شهد مطلع الألفية نمواً مطرداً في عدد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأعداد المنتسبين إليها.

الكلمات الرئيسية: (المجتمع المدني - منظمات المجتمع المدني)

ABSTRACT

The term civil society refers to all types of free voluntary activities that the group organizes around common interests, values and goals for its members that it seeks to achieve, or to provide services to citizens, or to practice various humanitarian activities, and is committed in its existence and activity to the values and standards of respect, compromise, tolerance, participation and peaceful management of diversity and difference. Civil society is a broad group of associations created by people working for a common cause represented by non-governmental and non-profit organizations, trade and professional unions, indigenous groups, charitable and religious organizations, and charitable foundations, which have a presence in public life and express the burden of interests and values its members or others based on ethical, cultural, political, scientific, religious or charitable considerations, and the common feature that unites all civil society organizations despite their diversity is represented in their independence from governments and the private sector in principle, and this independence is what allows these Organizations to work on the ground and play an important role in any democratic system, and in relation to civil society In Turkey, it witnessed a major setback at the beginning of the republican era as a result of the state's control over all life activities, and civil society did not have the opportunity to re-emerge until after the stage of political pluralism at the end of the forties and early fifties of the twentieth century, and the repeated military coups directly affected the institutions of civil society, However, these organizations witnessed a new renaissance after the transfer of government to civilians in 1983 AD within the reform program adopted by the Turkish President at the time, Turgut Ozal, and the beginning of the millennium witnessed a steady growth in the number of civil society institutions and organizations and the number of their affiliates.

The Keywords (Civil Society – Turkish Republic)

المقدمة:

تعد البدايات الأولى لظهور مفهوم المجتمع المدني بصورته الأولى في أوروبا ، حيث كان مرتبطا بنظرية العقد الاجتماعي التي اعتبرت أن تأسيس السلطة لا بد وأن يكون نتيجة اتفاق بين الحكام والمحكومين ، أي بين الدولة وأفراد المجتمع "الشعب" ، ومنح الشعب الحرية في إدارة شؤونه الخاصة.

إن بناء المجتمع المدني من الأمور المعقدة والمتباينة لدرجة كبيرة ، إلا أنه مهم وضروري للتعبير عن آراء الأفراد وتعزيز دورهم في المشاركة السياسية ، وتمثل الثمانينيات من القرن الماضي بداية الظهور الفعلي لمفهوم المجتمع المدني من خلال الحركات غير الحكومية المعارضة للأنظمة الاستبدادية والمؤثرة في الوقت ذاته على صانعي القرار ، ويعتبر المجتمع المدني في حالة تطور مستمرة نتيجة التطورات التكنولوجية المستمرة ، كما تدعم وتشجع منظمة الأمم المتحدة جهود منظمات المجتمع المدني في كافة دول العالم لكونها تعمل على تنشيط الحياة السياسية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية.

وتعد قوة المجتمع المدني في دولة ما هي قوة لذلك المجتمع وللدولة معا ، وأن المجال الذي تفسحه الدولة لمنظمات المجتمع المدني يعكس ثقة الدولة بنفسها وبالمجتمع ، في حين نجد أن الدولة التي لا تملك الثقة بذاتها تخشى أن تشكل منظمات المجتمع المدني بديلا عنها وبالتالي تتخوف من قوتها وتشعر بتهديد أمنها.

ولا يختلف المجتمع المدني في الجمهورية التركية عن بقية دول العالم ، فهو يتكون من العديد من المنظمات بأحجام متفاوتة ، أهداف متباينة ، واتجاهات مختلفة ، وتعتبر تركيا المجتمع المدني ومنظماته من أهم وسائل التحول الديمقراطي التي تحتاجها تركيا الحديثة ، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تتناول بالتحليل مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة وفاعلية المجتمع المدني في تركيا بصفة خاصة ، وتماشيا مع طبيعة وهدف الدراسة فإنها اعتمدت منهج النظم لما له من أثر بالغ في عملية التحليل ومعرفة تأثير العلاقة فيما بين منظمات المجتمع المدني وسياسات الدولة التركية. وستحاول هذه

الدراسة الاحاطة بالموضوع المدروس من خلال تقسيمها الي ثلاثة محور يتناول المحور الاول مفهوم المجتمع المدني ونشأته بصفة عامة ثم اعطاء صورة عامة عن نشأة المجتمع المدني في تركيا، ويتناول المحور الثاني فاعلية المجتمع المدني في الدولة التركية من خلال نصوص الدستور والقانون ثم يتناول المحور ابراز اهم السمات والقدرات التي يتصف بها المجتمع المدني في تركيا.

المحور الاول:- الاطار المفاهيمي لمفهوم المجتمع المدني:

اولا. نشأة المجتمع المدني.

اختلفت المدارس الفكرية حول تعريف المجتمع المدني ودوره في تعزيز ودعم الديمقراطية، فهناك من ربط صراع الطبقات وعلاقة المجتمع المدني بالدولة، مثل كارل ماركس الذي اعتبر بأن سيطرة طبقة ما على المجتمع المدني سبيلاً لتحول الدولة لخدمة مصالح هذه الطبقة، بينما ركز الليبراليون على دور المجتمع المدني ككتلة مضادة لسلطة الدولة ومؤيدة للديمقراطية، لذلك لم يكن غريباً أن يضم النسق الليبرالي العديد من الإسهامات في مجال تفسير العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية.⁽¹⁾

بيد أن الليبراليين اعتبروا وجود المجتمع المدني غير كاف لتعزيز الديمقراطية ، وذكروا بأن هناك مجموعة من الشروط أو المعايير التي بتوافرها يزدهر المجتمع المدني كمواجه ومقابل للدولة ، وتنوعت هذه الشروط أو المعايير لتضم العديد من الاعتبارات التي قد ترتبط بعلاقة الدولة بالمجتمع المدني ، أو بإمكانيات وسمات المجتمع المدني نفسه ، كقطاع يحتاج إلي عدد من المؤهلات لكي يتمكن من القيام بدوره في تعزيز الديمقراطية.⁽²⁾

¹ غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ، غزة: مركز دراسات الغد العربي،

2004 ، ص ص 9 - 15

² المرجع السابق ، ص ص 23 - 25

إن بناء المجتمع المدني يعد أمراً معقداً ومتبايناً إلى حد ما ، ولكنه مهم وأساسي للتعبير عن غير المسموعين من الناس من خلال تعزيز المشاركات المحلية في صنع القرارات السياسية وتوفير الخدمات ، إضافة إلى أنه يعد القطاع الثالث في المجتمع إلى جانب الحكومة والأعمال التجارية ، كما تدعم الأمم المتحدة المجتمعات المدنية لأنها تنهض بالمثّل العليا للمنظمة بأكملها.

بدأ ظهور مصطلح المجتمع المدني في الثمانينيات من القرن الماضي من خلال الحركات غير الحكومية المعارضة للنظم الاستبدادية في المناقشات السياسية والاقتصادية ، ويتمتع المجتمع المدني بالسلطة الكافية للتأثير على صانعي السياسات ، كما يعد في تطور مستمر نتيجة التطورات التكنولوجية والتغيرات التي تحدث باستمرار مثل منظمة العفو الدولية ، والصندوق العالمي للطبيعة ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال.⁽¹⁾

وتختلف هذه المنظمات باختلاف حجمها وأساسها وسياساتها ، فهناك منظمات غير حكومية دولية ، وحركات جماهيرية ، ومنظمات صغيرة ومحلية ، ويمثل التعاون من أجل البقاء أحد أهم أهدافها من خلال الممارسات الاجتماعية والتنسيق بينها بعدة أساليب قديمة ومعاصرة.⁽²⁾

ثانياً. تعريف المجتمع المدني.

يعد المجتمع المدني مصطلحاً عالمياً خاصة بعد ظهور حركات الديمقراطية الحديثة إذ تعمل على تنشيط الحياة السياسية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية ، ويعكس عدداً من المفاهيم والأفكار في العصر الحديث أهمها التعددية والمنفعة الاجتماعية والتي تعد مهمة من أجل تحسين الظروف في العالم وحجب ما يحول دون تحقيقها ، كالتعصب ، ومهددات حرية العمل والاعتقاد ، وغيرها ، إلا أنها تعتبر فكرة

⁽¹⁾ ليلي عبد الوهاب ، محاضرات في منظمات المجتمع المدني ، الفصل الدراسي الثاني ، كلية الآداب، جامعة بنها ، د.ت ، ص ص 25 - 26

⁽²⁾ محمد أحمد علي ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية- دراسة تحليلية نقدية ، الرياض: مركز البحوث والدراسات ، 2013م ، ص 16

صعبة المنال إلى حد ما ، ولكن اتصال الأفراد ببعض البعض بدءاً بالأسرة وانتهاءً بالدولة من خلال شبكة من القيم والأخلاق يترك انطباعاً إيجابياً حول قدرة الأفراد على التغيير واستعدادهم للتطوع والعطاء بدون مقابل وإفادة الآخرين من خلال المشاركة في الحياة الخاصة والعامة.⁽¹⁾

وحول تعريف المجتمع المدني توجد ثمة اجتهادات متنوعة لتعريفه منها ما يعرف المجتمع المدني على أنه: "مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية"⁽²⁾ ، كما أن هناك من يعرفه بأنه: "مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة"⁽³⁾ ، كذلك يعرف بأنه: "ما ينشأ في المجال العام لتداول المعلومات ودور الإعلام والثقافة التي تسمح بنشر آراء متعددة ومختلفة وشفافة"⁽⁴⁾ ، لذا يمكن تبني التعريف التالي للمجتمع المدني بوصفه تعريفاً يختزل ويجمع بين معظم التعريفات التي قدمها المفكرون والباحثون في هذا الشأن والمتمثل في أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها ، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"⁽⁵⁾

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 17

⁽²⁾ علي حرب ، العالم ومآزقه ، منظم الصدام ولغة التداول ، ط2 ، المركز الثقافي العربي ، 2007م ، ص 17

⁽³⁾ جسين شعبان ، نواقذ والغام المجتمع المدني ، بيروت: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، 2009م ، ص 34

⁽⁴⁾ علي عبود ، حيدر ناظم ، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني ، دمشق: دار صفحان للدراسات والنشر ،

2011م ، ص 30

⁽⁵⁾ حسام شحادة ، المجتمع المدني ، دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع ، 2015م ، ص 14

ومما تقدم يتضح أن قيام أي مجتمع مدني يستلزم بالضرورة وجود حالة من الاعتراف المتبادل فيما بين الدولة من ناحية والمجتمع المدني من ناحية أخرى حيث يعطي هذا الاعتراف المجتمع المدني مشروعية حقه في العمل ومزاولة كافة أنشطته التي قد تمتد في أحيانا لتشمل الجوانب السياسية , دون أية عوائق في حدود مجالاته اختصاصه وأهليته.

عناصر تكوين المجتمع المدني.

يتفق أغلب إن لم يكن جل العلماء والباحثين المهتمين بدراسة المجتمع المدني ومنظماته على مجموعة من العناصر المكونة له من أهمها:⁽¹⁾

- 1- **التنظيم:** يشتمل المجتمع المدني على مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي يؤسسها الأفراد, أو ينضمون إليها بإرادتهم مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية , والنوادي , والاتحادات والجمعيات الأهلية , وتعتبر هذه المؤسسات عن فئات وتكوينات وشرائح اجتماعية مختلفة تعمل من أجل تحقيق مصالحها المعنوية والمادية.
- 2- **الطوعية:** يستطيع الفرد أن ينتمي إلى أكثر من مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني , إذ من الممكن أن يكون عضوا في نقابة مهنية وفي حزب سياسي وفي اتحاد رياضي في آن واحد وبمحض إرادتهم.
- 3- **عدم الربحية:** لا تقوم مؤسسات المجتمع المدني على أساس تجاري يهدف للربحية , بل تهدف إلى حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضائها.
- 4- **الإطار القيمي:** يتمثل هذا الإطار بمجموعة من المعايير والقيم التي تلتزم بها المؤسسات والمنظمات سواء في إدارة العلاقات فيما بينها وبين الدولة , أو فيما بين بعضها البعض , كاحترام المتبادل , التسامح , القبول بالتعدد , احترام القوانين.

⁽¹⁾ محمد عبدالوهاب العتيبي , منظمات المجتمع المدني - النشأة والأليات , مجلة الحوار المتمدن , العدد: 2724, يوليو/ 2009م.

- مبادئ المجتمع المدني.

يرتكز المجتمع المدني على عدة مبادئ أساسية في كافة المجتمعات المدنية بغض النظر عن السياق الثقافي من أبرزها.⁽¹⁾

1- المشاركة المجتمعية: وتشير إلى حرية الشعب ودوره في عملية المشاركة في التغيير الاجتماعي والعمل المدني , وإمكانية الوصول إلى الموارد من أجل تحقيق الصالح العام لكافة أفراد المجتمع , والاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الإيجابي.

2- السلطة الدستورية: حيث يقع على عاتق السلطة الدستورية تحمل مسؤولية حماية حقوق المواطنين من خلال سيادة القانون , وتنفيذ السياسات العامة التي تعزز من رفاهية المجتمع.

3- المسؤولية الأخلاقية: وتتضح عند استخدام الحريات المدنية بطرق لا تنتهك حقوق الغير من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

- خصائص المجتمع المدني.

يتميز المجتمع المدني بعدد من الخصائص وفقا للمركز الدولي للقانون غير الهادف للربح من بينها.⁽²⁾

1- التبادلية: وتشير إلى قدرة المجتمعات المدنية على التعاون والعمل معا وتبادل الأفكار والموارد بشكل يضمن تحقيق المساواة ومن ثم التمكن من التفاعل معا من أجل حل النزاعات بطرق سلمية , وبالتالي فإن حدوث أي خلل في هذه الخاصية يكون سببا بالمشاكل بين الأطراف.

2- الجماعية: وتعني الخاصية الاقتصادية المتمثلة في قدرة المجتمع المدني على المشاركة في التبادل المفتوح من خلال الإنتاج , والتقسيم , وتبادل السلع والموارد , وبالتالي تعزيز الروابط بين المجتمعات المدنية.

⁽¹⁾ عمارة ليلي , دور المجتمع المدني في التنمية السياسية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خضير , 2013م , ص 18 - 23

⁽²⁾ خالد جاسم إبراهيم , الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة-جمعيات النفع العام-دراسة حالة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب والعلوم , جامعة الشرق الأوسط , 2013م , ص 56 - 61

- 3- **التشاركية:** تشير إلى مشاركة جميع أعضاء المجتمع المدني في اتخاذ القرارات ويتجلى ذلك بوضوح من خلال المنظمات والوكالات المجتمعية التي تعمل من أجل الصالح العام وتحقيق الأهداف المشتركة.
- 4- **العدالة:** وتشير هذه الخاصية إلى اتباع سيادة القانون في العملية السياسية , والدفاع عن الحقوق العامة والخاصة , حيث يقع على عاتق الأعضاء المتبقين الدفاع عن حقوق الأعضاء الآخرين فيما لو استبعدوا من العملية السياسية.
- 5- **مراقبة الموارد من أجل الصالح العام:** وتتمثل هذه الخاصية في قدرة المجتمع المدني على المراقبة والتحكم بالموارد البشرية , والمادية , والطبيعية , وغيرها , كما ترتبط هذه الخاصية بامتلاك الشعب القدرة على اتخاذ القرار , إضافة إلى اسهامها في تحسين وتعزيز الاقتصادات المحلية.
- 6- **الاتحاد:** بمعنى قدرة المجتمعات المدنية على الاتحاد معا والتفاعل مع بعضها البعض بكل حرية ودون أية قيود , والعمل لصالح المجتمع , وتقديم الدعم الذي يعزز بدوره هذه الرابطة.
- 7- **السيادة:** وتشير إلى قدرة المواطنين على المشاركة في جوانب الحكم السياسي واتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة العامة من أجل تحقيق مصلحة الجميع.
- 8- **المساواة:** وهي قدرة جميع أفراد المجتمع على الحصول على ذات الفرص والموارد بشكل متساوي لضمان تحقيق العدالة والإنصاف للآخرين.
- 9- **المسؤولية:** تتمثل بتحميل الجهات السياسية والاقتصادية المسؤولية عن أعمالها من خلال بعض الأنشطة , مثل إجراء الانتخابات بشكل نزيه , وحرية التعبير , وحرية التنظيم في المجموعات , والصحافة الحرة , وغيرها.

- دور المجتمع المدني ووظائفه.

- يقوم المجتمع المدني بعدة أدوار ووظائف يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية.⁽¹⁾
- 1- تقديم الخدمات: ويتمثل ذلك في توفير خدمات الرعاية الصحية وإدارة المدارس الابتدائية.
 - 2- الدفاع والمحاماة: بمعنى الضغط على الحكومة فيما يتعلق بحقوق الشعب والبيئة.
 - 3- المراقبة: تتم هذه الوظيفة من خلال مراقبة امتثال الحكومات للمطالب المقدمة إليها من منظمات المجتمع المدني.
 - 4- بناء المواطنة الفعالة: يتحقق ذلك الدور من خلال تحفيز المشاركة المدنية محليا وتحفيز التفاعل مع الحكومة المحلية والإقليمية.
- ثالثا. نشأة المجتمع المدني في تركيا.

يتكون المجتمع المدني في تركيا كما هو الحال في العديد من دول العالم من عدد كبير من المنظمات ذات الأحجام متفاوتة والأهداف والقوة السياسية المختلفة ، حيث يضم النقابات واتحادات العمال والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية والنوادي والمنظمات غير الحكومية والغرف التجارية والاتحادات المهنية... إلخ والتي يربط بين أعضائها رباط اجتماعي لا يستند على القرابة أو الدين بمعنى ليس قائماً على أساس وراثي مثل العائلة أو القبيلة أو رابطة الدم ، ولا على أساس الرابطة الدينية الواحدة.⁽²⁾

كما يضم المنظمات المهنية العامة مثل غرف التجارة والصناعة وجمعية المحامين وجمعية الأطباء والزراعيين وغيرهم ، بالإضافة إلى المنظمات المهمة بقضايا بعينها مثل منظمات الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وجماعات البيئة التي رغم كونها صغيرة ومتركة في

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص ص 47 - 55

⁽²⁾ محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني ، سلسلة الشباب ، العدد: (8) ، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر ، 2004م ، ص 9 ، وللمزيد انظر: منال لطفي ، الجمعيات الأهلية في تركيا بين السياسي والاجتماعي ، السياسة الدولية ، العدد: 131 ، يناير 1998م ، ص ص 146 - 147

المدن الكبيرة، إلا أن أنشطتها ساهمت في توعية العامة بالقضايا البيئية بشكل متزايد ، كما أصبحت منظمات رجال الأعمال والاتحادات العمالية جزءاً مهماً من المجتمع المدني التركي.⁽¹⁾ وتعود نشأة المجتمع المدني في تركيا كما يري البعض الي عهد الإمبراطورية العثمانية، وتحديدًا فترة إطلاق فرمان التنظيمات الذي يعد أساس التحديث إلا أنه لم يظهر كتطور لعملية تفاعل في المجتمع ذاته ، وإنما أطلق بقرار فوقي من السلطان العثماني آنذاك كردة فعل لضغوط أوضاع مرتبطة إلي حد كبير بالسلطة ومركزها داخلياً وخارجياً.⁽²⁾ ، ثم تطور بشكل أكبر من حيث الحجم والتنوع خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي اثناء عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي شهدتها تلك الفترة ، فقد بدأ الأفراد الذين اعتادوا ثقافة الدولة التي تقوم بكل الوظائف والأدوار، في التنظيم لحماية حقوقهم في مواجهة الدولة .

وخلال رحلة تطورها أصبحت مؤسسات المجتمع المدني أكثر انتشاراً في المجتمع ، ثم زادت أهميتها في المجال العام لتصبح عنصراً رئيسياً في خطاب الأحزاب السياسية وغيرها من القوى السياسية، ثم تداول المشاركون في الحياة السياسية مفهوم المجتمع المدني كشرط اساسي للتحوّل الديمقراطي في تركيا.⁽³⁾

ومع نهاية الحرب الباردة ساد النموذج الغربي للديمقراطية والمفاهيم المرتبطة به مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في أجزاء كثيرة من العالم ، فكثر التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات ، والجمعيات والمنظمات الطوعية والمهنية كمراقب للدولة وأدائها الديمقراطي، واستمر التنامي في حجم المجتمع المدني في تركيا ليبلغ عدد المنظمات الي حوالي 61 الف منظمة غير حكومية في عام 2004، ثم زاد انتشار مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 44% ليبلغ عددها حتى عام 2011م حوالي 88210 منظمة، كما وصل عدد أعضاء هذه المنظمات إلي حوالي 7,8 ملايين عضو ، منهم 85% من الرجال ، 15% من النساء ، وكل هؤلاء الأعضاء لا يشكلون سوى 10% من سكان تركيا ، وإذا ما قورن هذا الرقم

⁽¹⁾ ابتسام مصطفى ، التحوّل الديمقراطي في تركيا ، 1990 – 2004م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2007م ، ص306.

⁽²⁾ محمد عثمان الخشت ، مرجع سبق ذكره ، ص 10

⁽³⁾ Gulgun Erdogan – Tosun , Givil Society and Democratic Consolidation in Turkey in Muge Aknur , DEMOCRATIC CONSOLIDATION IN TURKEY . p 179.

بعدها هذه المنظمات خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي ، يمكن القول بأن حجم مؤسسات المجتمع المدني قد تضاعف بشكل أكبر من العقود السابقة.⁽¹⁾

لقد ساهم زيادة الوعي الجماهيري بأهمية المجتمع المدني ، وانتشار ثقافة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والتشريعية ، إلى هذه الزيادة المضطربة في مؤسسات المجتمع المدني ، ففي عام 2010م تحديداً أنشئت 3 آلاف مؤسسة مجتمع مدني جديدة ، وتركزت هذه المؤسسات في المدن الكبرى ، مثل أنقرة ، واسطنبول وأزمير ، وتعتبر نسبة المشاركين في المنظمات غير الحكومية أكبر في هذه المدن عنها في باقي أنحاء الدولة.⁽²⁾ وفي هذا السياق فإن المجتمع المدني في تركيا ، يبدو بأنه مجتمعاً ناهضاً ويتطور تدريجياً ، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة ، كما تركزت مؤسساته في المدن ذات الوضع التنموي الجيد ، وقلت في تلك الأقل حظاً من التنمية، حيث توجد 75% من مؤسسات المجتمع المدني في اسطنبول وأنقرة وأزمير ، و28% في مناطق وسط الأناضول ، و 4,5% فقط في جنوب شرق الأناضول ، و 35% في مرمرة وحدها ، وتوزعت مؤسسات المجتمع المدني بين الاتجاهات القومية واليسارية والإسلامية ، إلا أن صراعاً كبيراً يدور بين المؤسسات العلمانية والإسلامية.⁽³⁾

وبالتالي يمكن القول ، بأن المجتمع المدني قد شهد طفرة كبيرة في حجمه بالتركيز على المدن الكبرى والمناطق الحضرية ذات الوضع التنموي الجيد ، كما كان لانتهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الليبرالية بقيمتها ومبادئها السياسية إلى زيادة الاهتمام بدور المجتمع المدني كداعم ومعزز للديمقراطية .

⁽¹⁾ بكر محمد رشيد ، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020م ، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2016م، ص 122.

⁽²⁾ المرجع السابق ، ص 122 - 123.

⁽³⁾ المرجع السابق ، ص 123.

المحور الثاني:-نشاط وفاعلية المجتمع المدني في تركيا.

شهدت العقود الأخيرة انتشاراً واسعاً لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وانتشار نشاطها على المستوى العالمي ، الأمر الذي جذب اهتمام الكثير من الباحثين ، إلا أن الأكاديميين ركزوا على الأهمية النوعية وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني بدلاً من التركيز على العدد الكمي والكيفي لها ،وقد ارتبط نشاط المجتمع المدني دائماً بمؤسسات مستعدة لنقل سياسات العالم إلي حوكمه أفضل وأكثر تحضيراً وديمقراطية (1)،وإذا كان المجتمع المدني أحد أهم عناصر التحول إلي الديمقراطية وفقاً للنسق الليبرالي، فإن ممارسة المجتمع لهذا الدور الداعم للديمقراطية مرتبط بعدد من الشروط التي في غيابها يتحول إلي كيان ضعيف غير قادر على الإسهام في عملية التحول الديمقراطي، وتنقسم هذه الشروط الي نوعين يتصل بعضها بالدولة فيما يتصل النوع الثاني بتوافر عدد من السمات والقدرات لدي منظمات المجتمع المدني نفسه.

اولا:-علاقة الدولة بالمجتمع المدني في تركيا.

يمكن القول بأن العلاقة بين المجتمع والدولة تستمد استمراريتها وفعاليتها وتواصلها من قيام الدولة بسن التشريعات ووضع القوانين التي تسهم في تفاعل المجتمع مع الدولة للقيام بدوره الداعم للديمقراطية، حيث يعد تعزيز حرية التعاون سواء فيما يخص تأسيس او نشاط عناصر المجتمع المدني عاملا اساسيا في قدرة المجتمع المدني علي الإسهام في دعم التحول الديمقراطي، كما يشمل هذا النوع من الشروط ايضاً حرية او استقلال الإعلام كأحد اهم وسائل التعبير عن الرأي وتداول المعلومات والتي تستطيع من خلالها مؤسسات المجتمع المدني الوصول إلي المواطن، سواء لدعوته إلي المشاركة في أنشطتها أو لتوعيته وتنقيفه عن الآراء السياسية المطروحة في المجال العام، ومن ثم يعتبر حرية واستقلال الإعلام جزءاً أساسياً من تفعيل دور المجتمع المدني في مجال تعزيز ودعم الديمقراطية وهو ما سنتحدث عنه ادناه بشي من التفصيل.

¹) Gulgun Erdogan – Tosun . op , cit , p 180.

1- الإطار الدستوري والقانوني لنشاط المجتمع المدني.

يعتبر تقييد حركة ونشاط المجتمع المدني صفة تتميز بها أغلب التنظيمات الدستورية والقانونية في المجتمعات النامية، التي لم تترسخ فيها الفكر والممارسة الديمقراطية، إذ تنتشر فيها مظاهر السلطوية والقيم المرتبطة بقمع المعارضة وإخضاع المواطنين وعادتها ما تعاني منظمات المجتمع المدني من القيود التشريعية التي تعيق تأسيسها وطريقة عملها المدني.

وتعد تركيا جزءاً من هذا العالم النامي الذي يقيد المجتمع المدني من خلال نصوص الدستور والقانون والتي أضرت بقدرته على العمل والتعاون، سواء فيما بينها أو مع غيرها من القوى السياسية والمجتمعية، ويعتبر تجريم التعاون بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على رأس قائمة القيود الدستورية المعرّقة على للحياة التعاونية.⁽¹⁾

لقد ساهمت الانقلابات العسكرية في جعل المجتمع المدني التركي خاضعاً للمجتمع السياسي وسلطوية الدولة، كما عانى من قيود كثيرة دستورية وقانونية خاصة بعد انقلاب 1980م، حيث نصت المادة (33) من الدستور 1982م على تجريم تعاون مؤسسات المجتمع المدني المختلفة مع الأحزاب السياسية، كما أوجبت المادة نفسها على مؤسسي الجمعيات تقديم مجموعة وثائق ومعلومات إلي الجهة المختصة التي يحددها القانون، وأقرت حق هذه الجهة في الطعن في صحة الوثائق والمعلومات المقدمة، على الرغم من نص المادة على الحق في تأسيس الجمعيات دون الحاجة إلي إذن مسبق.⁽²⁾

كما نص الدستور على جواز وقف نشاط الجمعيات من قبل جهة يحددها القانون في حالات الضرورة، ودونما تحديد مدة زمنية لعرض قرار الوقف على القاضي المختص. ولم يحدد الدستور أيضاً مدة معينة يستطيع خلالها القاضي إصدار قراره بسريان أو بطلان هذا القرار. أما حالات الضرورة، فهي أي تهديد لمجموعة عريضة من الاعتبارات الواسعة مثل الوحدة، الاستقلال، والأمن القومي، والنظام العام، التي يسهل استخدامها لتقييد الحياة التعاونية.

¹ (ابتسام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 309.

² (نادية محمود مصطفى ، باكينام الشرقاوي ، تركيا حضارتين على ضوء مساعي انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي ، القاهرة : مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ، 2012م ، ص ص 174 - 175 .

بالإضافة إلى القيود التي سبق ذكرها بشأن تأسيس ونشاط مختلف قوى المجتمع المدني، واجهت مؤسسات المجتمع المدني عدداً آخر من القيود القانونية، حيث اشترط القانون حصول الجمعيات على إذن مسبق للحصول على التمويل الأجنبي ، وإعلام المسؤولين بمحتوى اجتماعات مجالسها العمومية ، إلى جانب إمكانية تعرضهم للفحص المالي العشوائي ، دونما إخطار مسبق أو سبب معتبر ، كما نص القانون على حق تواجد قوات الأمن في مواقع اجتماعات الجمعيات .

وبالتالي يمكن القول بأن السمة الرئيسية التي ميزت علاقة المجتمع المدني بالدولة التركية هي وجود دولة قوية ومجتمع مدني ضعيف ، حيث مثل التنظيم الدستوري والقانون السبب الرئيس ليس في ضعفه فقط بل بسبب القيود الكبيرة الأخرى التي أعاققت تأسيسه ونشاطه وتعرض الكثير من المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان إلى المساءلة القانونية ، والمضايقات من جانب السلطات التركية فكان مكوّناً رئيسياً في الخلل الديمقراطي الذي شاب نصوص الدستور والقانون التركي بشكل عام .

بيد أن الاهتمام المتنامي بدعم عملية الإصلاح السياسي في تركيا من قبل الحكومات التركية في تلك الفترة والتي تزامنت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، شكل إلى حد كبير نوعاً من الاستجابة لمطالب الاتحاد الأوروبي بتعزيز الديمقراطية في سبيل نيل العضوية الكاملة، كان له دور كبير في إزالة العديد من القيود التي تكبل الحريات العامة والعقبات التي فرضها الدستور والقانون على مؤسسات المجتمع المدني في تركيا حيث خضعت جميع المواد التي قيدت عناصر المجتمع المدني إلى التعديل، مما ترتب عنه الكثير من القيود الواردة على تأسيس ونشاط هذه العناصر .

وفي هذا السياق تم إسقاط الكثير من القيود الدستورية، مثل النص الذي يوجب على الجمعيات عند تأسيسها تقديم الوثائق والمعلومات إلى الجهة المختصة، وتجريم التعاون بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، بل وبين الجمعيات وغيرها من عناصر المجتمع المدني مثل الاتحادات العمالية والمؤسسات ، كما لم يعد انحراف الجمعيات عن أهدافها أو فشلها في الوفاء بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون سبباً في حلها ، كما تم إلغاء المادة (52) من

الدستور في 2 يونيو عام 1995م المختصة بأنشطة الاتحادات العمالية ، والتي شملت العديد من القيود التي تحد من نشاط هذه الاتحادات.(1)

أما فيما يخص القيود القانونية فقد خضع قانون الجمعيات لتعديل شامل في 17 يوليو 2004م، إذ أزال التعديل الكثير من مواطن تقييد المجتمع المدني ، وكان من أبرز هذه التعديلات إلغاء الشرط الخاص بالحصول على إذن مسبق لحصول الجمعيات على التمويل الأجنبي، ووجوب إعلام مسؤولي الحكومة المحلية بيوم وزمان ومكان اجتماعات المجالس العمومية للجمعيات، ودعوة أحد المسؤولين الحكوميين إلي هذه الاجتماعات، كما أوجب التعديل على مسؤولي الفحص المالي إخطار الجمعيات قبل إجراء الفحص العشوائي بأربعة وعشون ساعة على الأقل ، على أن يكون هذا الفحص مسبباً ، كما لم يعد من حق قوات الأمن التواجد في مواقع الاجتماعات إلا بموجب أمر قضائي.(2)

ويجب التنويه في هذا السياق إلي الإشارة التي ذكرتها تقارير تقييم الأداء في الاتحاد الأوروبي على هذا التعديل الوارد على القانون الذي قيد الحياة التعاونية في تركيا وأعاق حركتها للمساهمة في دعم العملية الديمقراطية ، كما أشادت الكثير من منظمات المجتمع المدني بتعديل القانون وتأثيره الإيجابي على الحياة التعاونية في البلاد.(3)

كما تبرز أهمية هذا التعديل في الحد من المضايقات التي كانت تتعرض لها منظمات المجتمع المدني بوجه عام ، والعاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بوجه خاص . ومما تقدم يمكن القول أنه برغم التخلص من جزء كبير من القيود التي فرضت على الحياة التعاونية من خلال التعديلات الدستورية ، إلا أن الجمعيات ظلت تعاني من القيود التي فرضها عليها قانون الجمعيات حتى يوليو 2004م وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى جدية بل جدوى

¹ أماني فهمي ، دستور تركيا ، القاهرة: المركز القومي للترجمة ، 2001م ، ص 45

² كاظم هاشم نعمه ، تركيا القوة الوسطى من أتاتورك إلى أردوغان ، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع ، 2017م ، ص 479.

³ (Civil society in Turkey : An Era of Transition , Civic us Civil society Index Report for Turkey , Executive summary , (TUSEV , Third sector Foundation of Turkey , CIVIC US , world alliance for Citizen participation) , pp 5 – 10.

التعديلات الدستورية في مجال تعزيز ودعم الحياة التعاونية ، كما يلقي بالضوء على نية صانع القرار في تركيا من وراء تبني الإصلاح السياسي بشكل عام .

2-الإعلام المستقل.

علاقة المجتمع المدني بالإعلام علاقة ترابط وتكامل ، فلكي يكون المجتمع المدني قوى وفعال فإنه يحتاج إلي صحافة حرة ومستقلة تنشر كل أفكاره وتصوراتهِ وحراكه بين كل شرائح المجتمع ، كما أن الإعلامي هو الآخر بحاجة إلي مجتمع المدني فعال ، يمدّه بالأفكار والآراء وبالتالي تصبح وسائل الإعلام بمجملها أدوات في خدمة المجتمع ، ووسيلة من وسائل المراقبة والنقد ، وقوى فاعلة في ضمان التوازن داخل الحركة السياسية والاجتماعية ، ويعد "لاري دايموند" أحد أبرز المهتمين بدور الإعلام في فاعلية المجتمع المدني ، وينطلق هذا الاهتمام من قيام المجتمع المدني بدورين أساسيين يتمثل الدور الأول في التعبير عن وجهات نظر وأراء مستقلة قد تختلف أو تصطدم في بعض الأحيان بما تعبر عنه الدولة ومؤسساتها، أما الدور الثاني فيرتبط بكشف مؤسسات المجتمع المدني عن أداء الدولة الديمقراطي ، وبالتحديد انتهاكات حقوق الإنسان ومواطن الخلل الديمقراطي .

وانطلاقاً من هذه الوظائف التي تؤديها مؤسسات المجتمع المدني كانت أهمية الإعلام المستقل والحر والقادر على مساعدة المجتمع المدني في انجاز مهامه الدائمة للديمقراطية ، ولكي يستقل الإعلام ويتحرر، فهناك حاجة إلي بيئة تشريعية داعمة ، يتحول الإعلام من خلالها إلي منبر للآراء والمواقف المتباينة وملاذ للمثقفين عن العثرات الديمقراطية لمؤسسات الدولة .

وفي هذا السياق، يمكن القول بأنه منذ مطلع التسعينيات تم إلغاء احتكار إذاعة وتلفزيون الدولة من خلال التعديل الدستوري على المادة (133)، والذي ينص على سلطة القانون في تنظيم تأسيس وعمل المحطات الخاصة فكانت أولى الخطوات لإنشاء الإعلام المستقل القادر على طرح وجهات نظر مختلفة لا تتقيد بوجهات النظر الرسمية للدولة ، وفي 23 أبريل 1994م تم إنشاء مجلساً مكوناً من تسعة أعضاء يعينهم البرلمان التركي ، ومنحت له سلطات

واسعة في إصدار التراخيص ، وفرض العقوبات على المنحرفين عن المبادئ المنظمة لعمل المحطات والواردة في القانون .

وعلى الرغم من جهود ومحاولات "الهيئة التركية للإذاعة والتلفزيون" * تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية عن الدولة حتى يمكن التعبير عن آراء مختلف القطاعات في المجتمع⁽¹⁾ ، إلا أنه قد تعرضت الكثير من المحطات الإذاعية والتلفزيونية ، والعاملين فيها للعقوبات ، عندما تم طرح قضايا تمثل لوجهة النظر الدولة تهديد يمس الأمن القومي التركي ، مثل القضية الكردية والإسلام السياسي أو حتى التهرب من الخدمة العسكرية . حيث تم فرض عقوبات تراوحت بين الوقف المؤقت للمحطة والإلغاء الكامل لتصريح عمل المحطة ، كما تم إحالة عدد من مذيعي البرامج إلي المحاكم العسكرية.⁽²⁾

وبشكل عام فقد كانت هناك مغالاة في تقييد الآراء والأفكار المطروحة من خلال المحطات الإذاعية والتلفزيونية ، سواء العامة منها أو الخاصة ، بسبب اعتبارات الأمن القومي التي تدخل في تعريفها وتحديد نطاقها المؤسسة العسكرية التركية.

وإذا كانت البيئة القانونية هي أحد العوامل المؤثرة في نشأة الإعلام المستقل أو الحر، فإن توافر الموارد الضرورية لتمويل نشاط المحطات الإذاعية والتلفزيونية وعلى وجه الخصوص الخاصة منها، يعتبر شرطاً أساسياً لاستقلال ما تقدمه تلك المحطات عن وجهة النظر الرسمية كما تعبر عنها مؤسسات الدولة، إلا أن الكثير من المحطات التركية الخاصة منها والعامة، تعاني من نقص شديد في الموارد ، قد يصل إلي حد تهديد وجودها وسبباً من أسباب انهيارها وإغلاقها، الأمر الذي يجعل تلك المحطات غير قادرة على الاستقلال التام عما تعبر عنه الدولة من آراء وبيانات⁽³⁾.

*تعد الهيئة التركية للإذاعة والتلفزيون (TRT) الهيئة الوحيدة المخولة قانونياً سلطة بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية .

⁽¹⁾ جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980م ، ص 127.

⁽²⁾ ابتسام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 315.

⁽³⁾ المرجع السابق ، ص 316 .

وخلاصة القول بأن القصور في استقلال الإعلام التركي وحرية التعبير عن وجهات نظر مختلفة والسيطرة الكاملة على ما يقدم من مواقف وأفكار، يعد أحد المعوقات في سبيل قيام المجتمع المدني بنشاطه سواء في مجال الكشف عن انتهاكات " الديمقراطية " أو التعبير عن وجهات نظر مغايرة لتلك التي تعبر عنها الدولة .

المحور الثالث: سمات وقدرات مؤسسات المجتمع المدني التركي.

إن وجود مجتمع مدني فاعل شرط أساسي من شروط الديمقراطية باعتبارها الأداة المثلى لتثقيف المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته، ولكي يتمكن المجتمع المدني من تأدية دوره في نشر القيم الديمقراطية المتمثلة في المشاركة والتعاون والتسامح وقبول الآخر بين الأفراد والجماعات في المجتمع، فإنه يحتاج لتواجد عدد من الصفات أو القدرات لدي عناصره حتى يمكنه من تأدية دوره بشكل فاعل وتمثل هذه الصفات أو القدرات في الآتي:

1- التسامح وقبول الآخر:

لا يمكن تصور إسهام منظمات المجتمع المدني في نشر قيم الديمقراطية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع التركي، إذ لم تكن هذه المؤسسات قادرة على زرع القيم الديمقراطية بين عناصرها وهيكلها المؤسسية وفي شئونها الداخلية وفي جميع تعاملاتها وتفاعلاتها. وحول مدي توافر قيم التسامح وقبول الآخر بين منظمات المجتمع في تركيا، ذهب كثير من الباحثين والدارسين في مجال الجمعيات والتعاونيات في تركيا إلي غياب أو الافتقار إلي هذه القيم ، فمعدل الثقة بين المؤسسات السياسية منخفض جداً ولهذا من الصعب على مؤسسات المجتمع القيام بتأسيس شبكات تضامن⁽¹⁾ حيث تشترك منظمات المجتمع المدني مع الدولة في عدم قبول المختلفين عنها ، والتشبث بما تطرحه من رؤي وأفكار ، بل تحاول فرضه على غيرها من المجموعات إذا ساحت لها الفرصة.

ووفقاً لذلك جري توظيف مفهوم المجتمع المدني كأداة لتأجيج الصراع السياسي الداخلي بدلاً من أن يكون أداة تستهدف المشاركة في الإصلاح وزرع قيم التسامح وقبول الآخر ، وفي مواجهة المشكلات التي تعاني منها قطاعات واسعة من المواطنين ، فظهرت في تركيا

¹) Gulgun Erdogan – Tosun , op . cit , p.

الجمهورية مؤسسات تنتمي للمجتمع المدني منقسمة على طول الخطوط الأيديولوجية والمواقف السياسية عبر عنه الانقسام بين أعضاء القطاع الاقتصادي، مثل الغرف التجارية والصناعية وكذلك جمعيات الفكر الكمالي التي تدافع عن النظام العلماني للدولة، وتحارب التوجهات ذات النزعة الإسلامية، وجمعية دعم الحياة المعاصرة، وتدافع هذه المنظمات عن القيم الديمقراطية على المستويات القومية والمناطقية والمحلية، إلا أنها لم تفلح في تفعيل القيم الديمقراطية والعمليات التشاركية داخلها كما لم تسلم أيضاً منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان من هذا الانقسام التي ينتمي بعضها إلى تيار اليسار، بينما ينتمي البعض الآخر إلى تيار اليمين، مثل منظمة (جمعية التضامن لأسر المساجين والمحكوم عليهم) "تايد" التي تتبع تيار اليسار المتشدد، ومنظمة (مظلوم دير) وهي منظمة حقوق إنسان إسلامية وتتبع تيار اليمين المتشدد.⁽¹⁾

وإلى جانب أضرار هذا الانقسام أو التفتت بين عناصر المجتمع المدني بقدرته على نشر القيم والثقافة الديمقراطية، ساهم أيضاً في عدم قدرته على التعاون فيما بينها، على صعيد العمل المدني والمبادرات المشتركة.

وفي هذا السياق، فإن الانقسام الذي عانت منه منظمات المجتمع المدني في تركيا ساهم في غياب التعاون فيما بينها في مجال العمل المدني، وأبرز الأمثلة على ذلك، هو ما ظهر خلال مؤتمر بكين عام 1995م ومؤتمر السكان الثاني عام 1996م، حينما حاولت المنظمات السنوية وغيرها من المنظمات غير الحكومية تدعيم التواصل والتعاون فيما بينها والاشتراك في المبادرات والأعمال، إلا أن الصراعات النابعة من الانقسام حالت دون تعاونهم في هذا المجال. كما أثر انقسام منظمات المجتمع المدني فيما بينها على عدم قدرتها على توحيد صفوفها من أجل الضغط على الحكومات التركية لتحقيق الإصلاح، وعلى الرغم من الانقسام والتنشيطي الذي عكس غياب قيم ديمقراطية أساسية بين منظمات وعناصر المجتمع المدني، إلا أنه في

⁽¹⁾ نادية محمود مصطفى، باكينام الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص 175 - 176

الأعوام الأخيرة شهدت اتجاهاً متنامياً للتعاون بينها ، وعلى وجه الخصوص تلك العاملة في مجال واحد.⁽¹⁾

وقد أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة القطاع الثالث التركية ، بالتعاون مع العديد من الجهات الدولية، حول السياق القانوني والمجتمعي للمجتمع المدني التركي ، ارتفاعاً في معدلات التعاون بين منظمات المجتمع المدني، والتي تجسدت بشكل أكبر في شكل تكوين ما يشبه القطاعات الفرعية، مثل الحركة البيئية والحركة السنوية والتي شمل التعاون فيما بينها إعداد البرامج والمبادرات الإقليمية والمحلية ، كما امتدت هذه الظاهرة إلي المنظمات العاملة في مجالات أخرى مثل حقوق الإنسان.⁽²⁾

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه المتنامي للتنسيق والتعاون يعزز قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل المشترك والموحد، إلا أنه يصعب استخدام هذه الظاهرة الجديدة للجزم بتغير في القيم السائدة بشأن الحياة التعاونية، ليس فقط لحدثة هذا الاتجاه والحاجة لمتابعة استمراره وتصاعده، أو ربما تدهوره قبل ترتيب النتائج عليه، وإنما أيضاً لأن الظاهرة تتسم بقدر عالي من الخصوصية التي لا يمكن التعميم على أساسها، أو لا يجوز استخدام اتجاه المنظمات المنتمية إلي حركتين مدنيتين للحكم على القطاع بأكمله، أو بمعنى أدق على تغير القيم السائدة في مجال العمل المدني كله .

ويمكن القول ، أن الجزم بحدوث تغير نحو انتشار قيم التسامح وقبول الآخر بين عناصر المجتمع المدني يحتاج إلي متابعة استمرار التنسيق والتعاون داخل هذه القطاعات الفرعية لفترة زمنية طويلة نسبياً ، تسمح تأثير المتغيرات المختلفة على هذا التعاون .

2- الموارد المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني.

تعتبر مسألة توافر الموارد جزءاً أساسياً من نجاح أي منظمة للقيام بأدوارها ، ولا يقتصر هذا الأمر على منظمات المجتمع المدني، فنجاح أي منظمة بما فيها منظمات المجتمع المدني متوقف على توافر الموارد التي تساعد في القيام بأنشطتها المختلفة ، وتشمل هذه الموارد المادية منها

⁽¹⁾ كاظم هاشم نعمه ، مرجع سابق ، ص 478.

⁽²⁾ ابتسام مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص 319 - 320.

وكذلك المهارات التنظيمية والخبرات، حيث تعد الموارد البشرية جزءاً أرصدة أي منظمة، والتي تساعد في النهوض بمهامها بدرجة عالية من الكفاءة، والرشادة في الوقت والجهد والمال. وبشكل عام يعاني جزء كبير من منظمات المجتمع المدني التركي من نقص في كلا النوعين من الموارد، ويرجع السبب الرئيسي في محدودية هذه الموارد إلى عدد من التشريعات، فالتقييد القانوني الذي خضعت له منظمات المجتمع المدني والذي يتطلب الحصول على إذن مسبق عند تلقي أي تمويل من الخارج، ومن المتعارف عليه أن المنظمات الدولية والدول الكبرى هي مصادر التمويل الرئيسية لتمويل عمل منظمات المجتمع المدني في الكثير من دول العالم النامي، وعلى وجه الخصوص تلك العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن ثم كان هذا التقييد بمثابة اقتطاع لجزء كبير من الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في تركيا.

أما السبب الثاني، فهو مرتبط باتجاه عام للعزف عن المساهمة في تمويل أنشطة وأعمال منظمات المجتمع المدني بين الأفراد والمؤسسات الخاصة في تركيا، واقتصار بعض تلك الهيئات والتبرعات من جانب الأفراد على التبرع للأقارب والمعارف أما المؤسسات الخاصة فتفضل تنفيذ المشروعات الخاصة بها بدلاً من تقديم المنح والتبرعات.⁽¹⁾

وبما أن حجم الموارد المادية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني يؤثر على قدرتها على تعيين أصحاب الخبرات والمهارات، فإن نقص الموارد المادية يفسر بتوافر الخبرات والمهارات الإدارية والتنظيمات المتاحة لهذه المنظمات.

وتعد المشكلة الرئيسية المترتبة على نقص الموارد المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني بشكل عام هي التأثير على استقلالها، ونشاطها وعلى وجه الخصوص في مجال الكشف عن انتهاكات الدولة في الممارسة الديمقراطية.

وفي هذا الصدد فقد أرجع الباحث "نيكولاس مانسو" بأن مشكلة ضعف الموارد المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني كأحد معوقات استقلالها عن الدولة في تركيا، هو بسبب محاولة هذه

1)Civil Society in Turkey : An Era of Transition , op. cit,p.11

المنظمات البحث عن الموارد المالية اللازمة لاستمرارها وتطورها وهذا ما يفسر عدم قدرتها على إبعاد نفسها عن الدولة.⁽¹⁾

بيد أن ثمة ما يبشر على تحسن منظمات المجتمع المدني في زيادة مواردها المادية في المستقبل القريب لا سيما عقب وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والتي بادرت إلى إجراء سلسلة من التعديلات الدستورية والقانونية، ألغيت بموجبها الكثير من القيود التي كانت تحد من حصولها على مواردها المالية اللازمة من التمويل الأجنبي فتم التخلص من قانون الجمعيات السابق الذي كان يشترط الحصول على إذن مسبق لتلقي التمويل الأجنبي، ولذلك أصبحت لدى مؤسسات المجتمع المدني القدرة للحصول على هذا النوع من التمويل .

ومن المتوقع أن يدعم ذلك التعديل زيادة الموارد المادية التي تقدم لمؤسسات المجتمع المدني التركي ، لاسيما تلك العاملة في مجال الدفاع عن الديمقراطية ، وحقوق الإنسان الداعمة للتكامل الأوروبي ، حيث يعد الاهتمام الأوروبي بعملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في تركيا ، دافعاً قوياً لتقديم الدعم المادي لتلك المنظمات.⁽²⁾

أضف إلى ذلك، فقد أوجب قانون الجمعيات الجديد على الوكالات والهيئات الحكومية تمويل ميزانية المشروعات المشتركة بينها وبين منظمات المجتمع المدني تصل إلى 50% ومن ثم أصبحت منظمات المجتمع المدني تتمتع بقدرة أكبر على توفير مواردها ، في إطار مثل هذه المشروعات ، كما تشجع هذه التمويلات الحكومية منظمات المجتمع المدني على دخول مشروعات لا تطيقها موارد تلك الأخيرة .

وتجدر الإشارة إلى أن توفير الموارد الضرورية لمؤسسات المجتمع المدني يحتاج أيضاً إلى تنمية ونشر قيم المشاركة بين المدنيين من خلال التوعية بمعني وجوهر العمل التطوعي والحياة التعاونية. حيث يعتبر إسهام الأفراد والجماعات والمؤسسات الخاصة وغيرهم من أعضاء المجتمع التركي بالمال والوقت والجهد جزء ومكوناً أساسياً من توفير الموارد الضرورية ليس فقط لتحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني، إنما أيضاً لدعم استقلالها عن مؤسسات الدولة ،

¹⁾ Gulgun Erdogan – Tosun , op . cit , p.181

²⁾ ibid , p.182

لكي تتمكن من القيام بأدوارها في ترسيخ ودعم الديمقراطية، فيتعين على المجتمع المدني نفسه القيام بنشر هذه الثقافة الطوعية في المجتمع التركي تحقيقاً لأهدافها وأدوارها الديمقراطية.⁽¹⁾

ويتضح مما تقدم، أن المجتمع المدني التركي عانى الكثير من القيود التي أعاقته قدرته على دعم وتعزيز الديمقراطية في تركيا ، والتي تمثلت في التشريعات الدستورية والقانونية غير الديمقراطية ، بالإضافة إلي الإعلام المكبل بالمحاذير المفروضة على حرية الرأي والتعبير ، فضلاً عن مشاكل كبيرة ، كما عانى المجتمع المدني نفسه غياب العديد من القيم والتي تعتبر أساسية في ازدهار العمل المدني والحياة التعاونية بشكل عام ، مثل قبول الأفراد والتسامح والتعددية ونقص الموارد المادية والبشرية ، إلا أن هناك بعض التطورات الإيجابية في مجال التخلص من الكثير من تلك القيود والمشاكل ، والتي تناولتها التعديلات الدستورية الواسعة التي أزلت الكثير من مظاهر تقييد المجتمع المدني والحياة التعاونية بشكل عام ، مثل تعديل قانون الجمعيات الذي اعتبر تطوراً تشريعياً حقيقياً في مجال تنظيم العمل المدني في تركيا والذي أسهم إلي حد كبير في تطور المجتمع المدني التركي والذي أصبح من العلامات الدالة على تطور الديمقراطية في تركيا ، كما يوازن مشكلة ضعف حرية الإعلام واستقلالته وجود الإعلام العالمي المنتشر في كل أنحاء العالم وفي تركيا نفسها ، بالإضافة إلي التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والدول الكبرى حول الأوضاع الديمقراطية في تركيا والتي تتناول العديد من وجهات النظر عن تلك الأوضاع التي تحجم الجهات الأمنية في تركيا الإعلان عنه أو الاعتراف به.

ومن أبرز هذه الجهات التي ساعدت منظمات المجتمع المدني التركي في التعبير عن رأيها وتقديم بياناتها هي التقارير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الأمريكية التي نشرت من خلال تقاريرها السنوية الصادرة عن الوزارة لتقصي أوضاع حقوق الإنسان في تركيا والتي اعتمدت فيها بشكل مباشر على البيانات التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني التركية ، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان عن أعداد المصابين والقتلى في الحرب ضد

⁽¹⁾ ابتسام مصطفي ، مرجع سابق ، ص322.

حزب العمال الكردستاني، أو ممن تعرضوا للتعذيب في السجون وأقسام الشرطة أو ممن أعدموا خارج إطار القضاء في تركيا.

أما مشكلة نقص الموارد ، فهناك من يري بأن هناك تحسن كبير في قدرات منظمات المجتمع المدني في الحصول على تمويل ، سواء من الخارج أو من الوكالات والهيئات الحكومية ، عقب تعديل قانون الجمعيات ، ولكن تبقى المشكلة الأهم والأصعب "مشكلة القيم" ، حيث يعتبر غياب قيم المشاركة والتعليم والتسامح وقبول الآخر وغيرها من القيم المدنية جزءا من المشاكل التي تواجه المجتمع المدني في تركيا ، وهو ما انعكس على أداء عناصره وتكويناته ، سواء من خلال انقسام وتشردم تلك العناصر فيما بينها وعدم قدرتها على التعاون ، أو من خلال ضعف موارد تلك المنظمات ، الأمر الذي يستلزم حل هذه الإشكالية ، من خلال ضرورة تغيير مدركات الأفراد والجماعات عن العمل المدني وتوعيتهم بدوره في المجال العام وهو يستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً ، بالإضافة إلي تطوير النظام التعليمي من خلال تنمية مهارات الإبداع والاستقلال حيث تعد الأيديولوجية الكمالية القائمة على الفردية وتفترق إلي المنظور التعددي القائم على التسامح وقبول الأفراد أساسا في محتوى هذه المناهج.

النتائج.

- من خلال دراسة موضوع المجتمع المدني بصفة عامة والمجتمع المدني في تركيا بصفة خاصة توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:
- 1- يتمتع المجتمع المدني بقدر كافي من التأثير على صانعي السياسات , لكنها تختلف باختلاف حجمها وأساسها وكذلك سياساتها.
 - 2- ضرورة وجود حالة من الاعتراف المتبادل فيما بين الدولة من جانب ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر.
 - 3- تسعى مؤسسات المجتمع المدني في أي دولة إلى حماية وتحقيق مصالح أعضائها المعنوية والمادية , ولا تهدف لتحقيق الربحية.
 - 4- يعتبر ظهور المجتمع المدني في تركيا ليس بالحديث بل يرجع إلى عهد الإمبراطورية العثمانية فترة إطلاق فرمان التنظيمات , لكن الثمانينيات من القرن العشرين تعد الظهور الفعلي للمجتمع المدني في تركيا بمفهومه الحديث.
 - 5- أصبحت مؤسسات المجتمع المدني في تركيا أكثر انتشارا وباتت ركيزة أساسية في خطابات القوى والأحزاب السياسية التي اعتبرت وجوده شرطا أساسيا لقيام الديمقراطية.
 - 6- شهد المجتمع المدني في تركيا طفرة كبيرة في حجمه بالتركيز على المدن الكبرى والمناطق الحضرية , وارتبط نشاطه دائما بمؤسسات متعددة مستعدة لنقل سياسات العالم إلى حوكمه أفضل وأكثر تحضيرا وديمقراطية.
 - 7- إن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في تركيا تستمد استمراريته وفعاليتها وتواصلها من قيام الدولة بسن التشريعات ووضع القوانين التي تسهم في تفاعل المجتمع مع الدولة للقيام بدوره الداعم للديمقراطية.
 - 8- ساهمت انقلابات المؤسسة العسكرية التركية في جعل المجتمع المدني التركي خاضعا للمجتمع السياسي وسلطوية الدولة.

9- إن السمة الرئيسية التي ميزت علاقة المجتمع المدني بالدولة التركية هي وجود دولة قوية ومجتمع مدني ضعيف بسبب القيود الكبيرة التي أعاقت تأسيسه ونشاطه وكذلك المضايقات من قبل السلطات التركية.

10- يعاني المجتمع المدني في تركيا من النقص في الموارد التي تساعد على القيام بأنشطته المختلفة , كما تؤثر محدودية ونقص هذه الموارد في استقلاليته.

قائمة المراجعأولاً: المراجع العربية.

- 1- ابتسام مصطفى ، التحول الديمقراطي في تركيا ، 1990 – 2004م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2007م .
- 2- أماني فهمي ، دستور تركيا ، القاهرة: المركز القومي للترجمة ، 2001م.
- 3- بكر محمد رشيد ، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020م ، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2016م .
- 4- جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980م.
- 5- حسام شحادة ، المجتمع المدني ، دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع ، 2015م.
- 6- حسين شعبان ، نواقد والغام المجتمع المدني ، بيروت: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، 2009م.
- 7- خالد جاسم إبراهيم ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة-جمعيات النفع العام-دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013م.
- 8- علي حرب ، العالم ومآزقه ، منظم الصدام ولغة التداول ، ط2 ، المركز الثقافي العربي ، 2007م.
- 9- علي عبود ، حيدر ناظم ، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني ، دمشق: دار صفحان للدراسات والنشر ، 2011م.
- 10- عمارة ليلي ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير ، 2013م .
- 11- غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ، غزة: مركز دراسات الغد العربي ، 2004م.

- 12- كاظم هاشم نعمه ، تركيا القوة الوسطى من أتاتورك إلى أردوغان ، عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع ، 2017م.
- 13- ليلي عبد الوهاب ، محاضرات في منظمات المجتمع المدني ، الفصل الدراسي الثاني ، كلية الآداب، جامعة بنها ، د.ت.
- 14- محمد أحمد علي ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية- دراسة تحليلية نقدية ، الرياض: مركز البحوث والدراسات ، 2013م .
- 15- محمد عبدالوهاب العتيبي ، منظمات المجتمع المدني- النشأة والأليات ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد: 2724 ، يوليو/ 2009م.
- 16- محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني ، سلسلة الشباب ، العدد: (8) ، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر ، 2004م.
- 17- منال لطفي ، الجمعيات الأهلية في تركيا بين السياسي والاجتماعي ، السياسة الدولية ، العدد: 131، يناير 1998م.
- 18- نادية محمود مصطفى ، باكينام الشرقاوي ، تركيا حضارتين على ضوء مساعي انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي ، القاهرة : مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ، 2012م.
- 19- ياسر أحمد حسن ، تركيا البحث عن مستقبل ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2006م.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

- 1- Civil society in Turkey : An Era of Transition , Civic us Civil society Index Report for Turkey , Executive summary , (TUSEV , Third sector Foundation of Turkey , CIVIC US , world alliance for Citizen participation)
- 2- Gulgun Erdogan – Tosun , Givil Society and Democratic Consolidation in Turkey in Muge Aknur , DEMOCRATIC CONSOLID ATIOIN IN TURKEY .